حوارات | Dialogues

# حوار علم الحديث مع فضيلة الأستاذ الدكتور/ الشريف حاتم بن عارف العوني

يحاوره: مدير التحرير/ د. عبد الغني سلطان الفقيه

# Hadith Science Dialogues:

## with Professor Dr. Sharif Hatem bin Aref Al-Awni

By: Managing Editor / Dr. Abdul Ghani Sultan Al-Faqih



## السؤال الأول:

**نشكركم بادئ ذي بدء على قبولكم دعوة دورية نماء لإجراء هذا الحوار، ولعل من بين أهم الأسئلة التي يود قارئ الحوار معرفة الجواب عليها: السؤال عن ماهية علوم الحديث وأهمية دراستها في الوقت الراهن؟**

وأبدأ أيضًا بشكركم على إجراء هذا الحوار، الذي أرجو من أجوبتي عليه أن تكون مفيدة للقارئ والمتابع.

وأما علوم الحديث فتعريفها المبيِّن لماهيتها هو أنها: القواعد المعرِّفةُ بأحوال المروي والراوي، وبالعلوم الخادمة لذلك، وبطُرقِ التَّلَقِّي وشروطها وآدابها.

إن علوم الحديث هي العلوم التي حفظت للأمة الإسلامية سنة نبيها ﷺ وسيرته لكون السنة النبوية هي مصدر بيان الدين الإسلامي مع القرآن الكريم في عقائده وأحكامه وقيمه أخلاقه وفي بناء حضارة الإسلام عبر تاريخه المجيد. ولا شك أن أمرًا هذه هي أهميته وأصالته في الحفاظ على الدين وفي التعرف عليه سيكون ركنًا ركينًا من أركان الإسلام وفي الاستضاءة بهداية الله تعالى التي ختم بها رسالاته بخاتم الأنبياء عليه أفضل الصلاة والتسليم.

فأهمية علوم الحديث اليوم هي أهميتها يوم نشأت منذ حياة النبي ﷺ إلى ما بعد زمن النشأة الأولى في زمن تدوين مصنفاتها وكتابة قواعدها في القرن الهجري الثاني فما بعد ذلك، نعم...أهميتها اليوم هي نفسها أهميتها عبر التاريخ الإسلامي كله، بل تزداد أهمية كلما اشتد الجهل بها، أو حاول اقتحام حماها بعضُ الجهلة وأصحاب الأهداف غير العلمية في الطعن في السنة والتشكيك

في مصدريتها أو في ثبوتها، كما نشاهده اليوم، للأسف الشديد.

## السؤال الثاني:

**لعل أهم ما يلفت انتباه الدارس لعلم الحديث هو الصرامة المنهجية، فهل يمكن أن تحدثنا عن أهم مظاهرها في منهج النقد الحديثي؟ وهل نحن أمام منهج أم مناهج مختلفة؟**

أبدأ بالجزء الأخير من السؤال، وهو: هل نحن أمام منهج أم مناهج مختلفة؟ والجواب عن ذلك أقول: إن قواعد النقد الحديثي قواعد يوجبها الدليلُ العقلي القطعي للحكم بموافقة الخبر للواقع، أو لعدم الحكم بذلك؛ ولذلك فإنه لا يصح فيها اختلافٌ حقيقيٌّ معتبَرٌ بين أئمة الاجتهاد المطلق من أئمة النقد الحديثي؛ رغم دعاوى الاختلاف الكثيرة المحكية هنا وهناك.

إذن نحن أمام منهج واحد يتفق عليه المحدثون والفقهاء والأصوليون، ولسنا أمام مناهج متعددة. وقد ناقشت دعاوى الاختلاف المنهجي في عامة دروسي في علوم الحديث، وسيجد القارئ الكريم في شرحي للموقظة في طبعته الجديدة مناقشات عديدة في إثبات ذلك، ويكفي أن نؤكد على عقلانية منهج النقد الحديثي، بمعنى أنه منهج يوجبه العمل الفطري للعقل في التثبت من صحة نقل الخبر لنعلم أنه ليس مجالًا للاختلاف، كما لا تختلف العقول في المعارف الأولية الضرورية.

ومن هنا ألج إلى افتتاح السؤال: عن صرامة المنهج الحديثي؛ حيث إن قواعد النقد الحديثي لكونها مبنية على أصول يوجبها العقل؛ لا تقبل المساومة في تطبيقها، فهي في نتائجها بين يقين وقطع أو غلبةِ ظنٍّ ورُجحان (فيما يقبل غلبةَ الظنِّ والاكتفاءَ الترجيح)؛ فهو منهج يقبل الاختلاف في الجزئيات، لكنه لا يقبل الاختلاف في القواعد التي يُنطلق منها في إصدار الأحكام الجزئية.

ومن أسباب هذه الصرامة: خطورة النتائج وأهميتها، حيث إن علوم الحديث هي العلوم التي أنيط بها حفظ الإسلام بحفظ السنة النبوية وتمكين الأمة في فقهائِها وعموم علمائها والأمة كلها من التعرف على القدوة النبوية والهداية المحمدية.

ولذلك كان الاحتياط المعتدِل للسنة هو شعار نقاد الحديث، فلا يسمحون لشيء من ثابت السنة أن يُشَكَّكَ في ثبوته، ولا لمشكوكٍ في ثبوته أن يلتبس بالثابت.

ووضعوا اختباراتٍ كثيرةً ودقيقةً لا تسمح بدخول غير أهل الاختصاص بنقد السنة في ادعاء نقدها، ولذلك صار من السهل افتضاح كل متطاول على علومها، وكرروا في بيان ذلك عبارةً تقول: «من استخف بالحديث استخف به الحديث»، وقالوا: «من لم يَهَبِ الحديثَ وقع

فيه»، وصح عن الإمام أحمد أنه قال: «خدمة الحديث أصعب من طلبه، فقيل له: وما خدمته؟ قال: النظر فيه»، أي نقده وتمحيصه.

ومن مظاهر الصرامة المنهجية عند المحدثين إجراء قواعد نقدهم على كل حديث مهما كانت جلالة راويه، فكم وَهّموا بعض كبار أئمة الحديث في رواياتهم، فما سلم من التوهيم حتى كبار الأئمة كالإمام مالك بن أنس والثوري وشعبة وأمثالهم من أئمة الإتقان والنقد والحديثي، بل حتى الصحابي (على جلالة قدره) قد يوهمه المحدثون في روايته إذا قام الدليل على وهمه. ولا سَلّموا لكبار نقاد الحديث أحكامهم فخالفوا كبار أئمتهم في التضعيف والتصحيح والتعديل والتجريح، وناقشوهم في أحكامهم، ولم يُسلِّموا لهم أحكامهم تقليدًا لهم، وهذان الإمامان الكبيران البخاري ومسلم، كم تعقبهما بعض من جاء بعدهما من أئمة الحديث فعلّلوا وضعفوا بعض أحاديثهما مخالفين لاجتهادهما في التصحيح، وكم جرح المحدّثون بعض أقربائهم كالوالد والولد وبعض أهل مودتهم دون أدنى محاباة، إذا كان ممن يستحق الجرح لديهم. وكم عدَّلوا ووثّقوا مخالفَهم في المذهب من المبتدعة لديهم، وكم جرحوا بعض أهل السنة ممن يوافقونهم في المذهب العقدي!

كل هذا -وغيره كثير- مما يقطع بعِلْمِيّةِ منهجهم وحياديته وموضوعيته؛ لأنه ميزانٌ علمي دقيق، لا يمكن أن يُخالَف إلا لمن رضي لنفسه الانكشافَ بالجهل أو بخيانة العلم.

## السؤال الثالث:

**غلب على منهج النقد الحديثي التوجه إلى السند "النقد الخارجي" لكن ماذا عن نقد المتن "النقد الداخلي" كيف تقومون ممارسة علماء الحديث له؟ هل كان تعاطيهم له بنفس قدر دراستهم للأسانيد؟ وما صحة الدعاوى القائلة بعدم ممارستهم لهذا النوع من النقد، وأنهم اكتفوا بمجرد النقد الخارجي المتوجه الى الإسناد؟ واستشهاد بعض المتأخرين بجملة من الأحاديث للاستدلال على دعوى عدم وجود الظاهرة النقدية للمتن عند المحدثين أمر معروف. فما مدى وجاهة هذه الدعاوى؟**

نقد المتن أو النقد الداخلي من صلب عمل المحدّثين، ولم يكونوا غافلين عنه، وأمثلة ذلك في تنظيرهم وتطبيقهم كثيرة، وهي من وضوحها وظهورها تجعلنا نستغرب من تكرار هذه التهمة في العصر الحاضر.

والحقيقة إن تكرار هذه التهمة إنما نشأ عن جهلٍ بمنهج المحدّثين، أو من ضيقٍ بصحيح السنة وبهدايتها وبيانها الشريعةَ وأحكامَها ومحاولة التفلُّت من إلزامية وحيها، إما بسبب هزيمة نفسية أمام الحضارات المادية المعاصرة وأمام الفكر الغربي وقِيَمِه

وثقافته، وإما بسبب عجزٍ عن فهم نصوص السنة الفهم الصحيح الذي يجعلها لا تخالف القيم الإنسانية الراسخة والحقائق العلمية والوقائع المادية. فيقودهم ذلك إلى التشكيك في منهج المحدّثين النقدي، لادّعاءِ أن المشكلة المزعومة ناشئةٌ بسبب تصحيح المحدّثين ما لا يستحق التصحيح، وأن منهجهم ينقصه النقد المتني الداخلي لتصفية الروايات مما لا يثبت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

على أنه يجب التنبيه إلى أن النقد المتني:

- منه ما يرجع إلى نظرٍ إسنادي: كصور الإعلال بالمخالفة وقرائن الترجيح فيها، وهذا كثير جدًا، يكفي لإثبات كثرته كتب العلل الكبيرة والمتعددة وانتشار الإعلال في روايات الثقات في عموم كتب السنة؛ حيث إن توهيم الراوي الثقة عند المحدّثين يعني أن المحدّثين لم يتعاملوا مع رواياته على أساس التسليم الكامل لها، وأنهم كانوا على يقين بأن الثقات يخطئون، ولم يكونوا جامدين على قبول رواياتهم، وهذا وحده كافٍ لنفي تهمة اكتفائهم بنقد ظواهر الأسانيد؛ لأنهم لو كانوا يكتفون بذلك لما وَهّموا الثقات ولما خَطّؤوهم رغم توفر شروط القبول في حديثهم، فلم يلتفت المحدّثون إلى الاحتمالات العقلية البعيدة التي قد يتمسك بها صاحب النقد السطحي لظواهر الأسانيد على أن الثقة لم يخطئ، بل أعملوا العقلَ وعمقَ النظر في تغليب الاحتمالات العقلية الأقرب الدالة على وهم الثقة عند حضور القرائن العقلية الدالة على الوهم.
- ومنه ما هو نقد متني خالص ونقد داخلي لا علاقة له بالنقد الإسنادي: كنقد أفراد الثقات مما ينفردون بروايته دون موافقة ولا مخالفة، وهو (الشاذ) عند المحدّثين، كما هو تعريف (الشاذ) عند الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) وغيره، وهو أحد قسمي (الشاذ) عند ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، وهذا النقد هو نقد متني داخلي بامتياز، وقد تكلمت عنه في عدد من كتبي، منها كتابي (الأسس العقلية لمنهج نقد المحدّثين).

وأما السؤال عن قدر تعاطي المحدثين للنقد المتني، وهل هو بقدر نقدهم للإسناد؟ إن أريد بـ(القَدْر) العددُ والكمّ؟ فهو سؤال يحيد عن طريق الحقيقة، بل هو أحد أسباب تَوَهُّمِ قصور النقد الحديثي عن العناية الواجبة بالنقد الداخلي؛ لأن تَساوي مسائل النقد الداخلي بمسائل النقد الخارجي ليس مهما في بيانِ تكامُلِ منهج النقد الحديثي، فليس من المهم أن يكون النقد الداخليُّ مساويًا للنقد الخارجي أو أكثر منه، إنما المهم هو: هل تمَّ من خلال النقد الداخلي والخارجي معًا لدى المحدِّثين التكاملُ الواجب لتمحيص المرويات وتمييز ثابتها من غير ثابتها؟ أم لم يتم هذا التكامل؟

ذلك أن كثرة ظهور طريقة نقدية وغَلَبتَها على طريقةٍ أخرى لا يلزم أن يكون بسبب

إهمال الطريقة الأقل ظهورًا، ولا بسبب عدم التزامها دائما، بدعوى أن تطبيقها (عندما طُبقت قليلا) كان تطبيقًا مزاجيا ذاتيًّا لا يخضع لقوانين علمية موضوعية معروفة عند نقاد الحديث، كل ذلك ليس من لوازم تلك الملحوظة؛ إذ قد يكون سبب قلة حضور هذه الطريقة النقدية شيئًا آخر غير ما سبق كله!

ومن الأسباب الحقيقية لقلة ظهور النقد المتني الخالص في كلام المحدّثين، هو كفاية النقد الإسنادي غالبًا في ردّ ما لا يصح وفي اكتشاف ما لا يَثْبُت، ولقدرة النقد الإسنادي على إثبات سبب الردّ والتضعيف بأدلة ظاهرة تخضع لها العقول، ولا تسمح بادعاء أنه نقد مزاجي لا يخضع لقواعد علمية دقيقة. والمحدّث في ذلك مثل الطبيب الماهر القادر على تشخيص المرض من خلال معاينته للمريض سريريًّا (إكلينيكيًّا)، لكنه يلجأ لنتائج التحاليل في المختبرات وإلى الأشِعّات لإثبات صحة تشخيصه؛ فكثرة اعتماد هذا الطبيب على التحاليل والمختبرات لا يعني إغفاله للتشخيص السريري؛ بدليل أن هذا الطبيب الماهر ربما ردَّ نتائج بعض التحاليل، أو طالب بإجراء غيرها، إذا ما خرجت التحاليل الأولية بنتائج تخالف تشخيصه السريري الذي يثق منه أو لا تدل عليه. فكثرة الاعتماد على التحاليل عند هذا الطبيب هو لإثبات صحة تشخيصه بأمر لا يمكن أن يُخالف فيه من له أدنى معرفة بالطب، بخلاف ملاحظته الدقيقة لأعراض المرض على المريض، التي قد لا يمكن إثباتها ماديًا إلا بمثل تلك التحاليل.

وهذا بالضبط هو ما مارسه المحدّثون، حرصوا على إبداء العلل الإسنادية؛ لأنها غالبًا كافية في ردّ المردود؛ ولأنها أوضح في الاستدلال للنقد، وإلا فكم ردَّ المحدّثون أسانيد ظاهرها الصحة، وكم وَهّموا الثقات بمجرّد النقد المتني.

وقد نصَّ الإمام أبو داود السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ) على هذا الملحظ، وهو أنه قد لا يصرِّح ببعض العلل التي يُنتقَدُ بها الحديثُ؛ لأن عامة الناس لن يفهموا هذه العلل، بل قد يفهمونها خطأً، فتكون سببًا لتطبيقها منهم خطأً أو لعدم قبول نقد الناقدين بها! حيث قال أبو داود في (رسالته إلى أهل مكة) عن سكوته عن ذكر بعض العلل: «وربما أتوقف عن مثل هذه؛ لأنه ضررٌ على العامة أن يُكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأن عِلْمَ العامة يَقْصُر عن مثل هذا».

وأريد أن أُذكّر بقوة الشروط الإسنادية لقبول الحديث عند المحدّثين: من عدالة الرواة، وقوة ضبطهم، واتصال الإسناد لضمان العلم بعدالة الرواة وضبطهم، مع عدم وجود ما يَقْدَحُ في ضبط الرواة الثقات (من مخالفةِ الأَوْلىٰ بالضبط، أو انفرادٍ بما يُستنكر)، فإذا كانت هذه الشروط تُحقِّقُ غالبًا دِقّةَ النقل، وهي كذلك ولا شك، وكان انخرام أي واحد

منها سببًا كافيًا عند المحدّثين لردّ الراوية، فكيف نستغرب من كثرة إفصاحهم عن العلل الإسنادية وهي كفيلة بتمحيص عامة الروايات وتمييز ثابتها من غير ثابتها؟! وهي أيضًا أسبابٌ ظاهرةٌ للردّ ولعدم الطمأنينة إلى ثبوت النقل؟!

ونخلص من هذا الجواب المختصر: أن ما توهمه الذين يتّهمون منهج المحدّثين بالتقصير في النقد المتني من أن قِلّةَ إفصاحِهم عنه ناتجٌ عن قلة اهتمامٍ به، وأن ممارساتهم القليلة له تنمّ عن كونه نقدا ثانويًّا عندهم وليس أصيلا في منهجهم النقدي = كله أوهام نتجت عن عدم معرفة بحقيقة منهج النقد الحديثي.

وأما ما يستشهد به بعض الباحثين على دعواهم تلك: من وجود أحاديث صححها المحدّثون وهي من خلال النقد المتني لا يمكن أن تكون صحيحة في رأيهم وحسب ظنهم: فهي في غالبها ناتجة إما عن فهم خاطئ للحديث، أو عن توهم تصحيحهم ما لم يصححوه، أو عن إخضاع الحديث لنقد غير علمي معتمد على فرضيات علمية أو نظريات لم تبلغ درجة الحقائق، أو إخضاعه لقيم غريبة لا يصح اعتبارها معيارا للقبول والرفض؛ لأنها قيم مبنية على أفكار أو عادات لا تقوم على أدلةٍ تُثبت حقّانيتها بالاتباع وبالخضوع لمعاييرها.

ومع ذلك... وانطلاقا من منهج المحدّثين نفسه، فإننا نقرّر: أنه لو ثبت أن حديثًا صححه بعض المحدّثين، وتضمن معارضةً قطعية لحقيقةٍ علميةٍ اكتُشفت في العصر الحديث، لو افترضنا ذلك افتراضًا، وهو افتراضٌ عقليٌّ صِرْفٌ وليس مستحيلَ الوقوعِ عقلًا، فإن هذا الحديث الذي يعارض معارضةً يقينية تلك الحقيقة العلمية القطعية الثبوت سيكون حديثًا مردودًا وَفْقَ منهج المحدّثين نفسه، ولو عرف المحدثون تلك الحقيقة العلمية في زمنهم لما صححوا ذلك الحديث؛ فالمحدّثون عندما صححوا ذلك الحديث في زمنهم، إنما صححوه لعدم قيام سببٍ يوجب ردَّه، بل مع قيام ما يُغلِّبُ الظنَّ بثبوته (من صحة ظاهر السند التي تفيد غلبة الظن بالثبوت في أقل الأحوال). وعلى هذا: فقد كان المنهج العلمي في زمنهم، يوجب عليهم الحكم بصحةِ الحديث، قبل هذا الاكتشاف المعاصر المفترَض، ولولا ذلك لكانوا مخالفين للمنهج العلمي.

## السؤال الرابع:

**هناك من يدعو اليوم إلى إعادة النظر في بعض الأحاديث والاستدراك على المتقدمين (كالصحيحين) من منطلق نقد المتن واللجوء إلى القبول والرد بمخالفة الحديث للعقل؛ فما ضوابط وشروط هذا النقد لا سيما مع الصحاح، وكتاب البخاري بوجه خاص؟**

سبق أن هذه المطالبات في غالبها نشأت من جهلٍ بمنهج المحدِّثين ومِن سوءِ ظنٍّ به، وانضاف إلى ذلك

أحيانا اغترارٌ بكل فرضيات العلم والفكر والفلسفة المعاصرة، وفوق ذلك شعورٌ بالنقص والضعف أمام الحضارة المعاصرة وقيمها.

وقد رددت على بعض أهم النماذج التي يثيرها هؤلاء حول بعض الأحاديث، ونَشر ذلك مركزُ نماء في موقعه.

ومع ذلك فنحن لا نمنع من نقد أحاديث الصحيحين مطلقًا، ولا منع من ذلك المحدثون منعًا مطلقًا، كما لم يفتحوا باب الكلام في أحاديث الصحيحين لكل أحد؛ إذ لا يمكن أن يُسمح لنقد العلم بالجهل، ولا بمعارضة نتائج العلم بالأذوقة والأمزجة التي لا تستند إلى حقائق علمية. فكم من حديثٍ زُعم أنه يعارض العقل، وهو إنما يعارض فهمًا خاطئًا للحديث أو يعارض فكرة خاطئة منسوبةً للعقل والعقل منها بريء.

وقد بينت في بعض كتبي ضابط نقد الحديث الذي في الصحيحين، فقلت في بيان ذلك:

إذا لم يكن صاحبا الصحيح (البخاري ومسلم) قد أخرجا الحديث تنبيهًا على علته، فإننا لا نجيز تضعيفه إلا في إحدى حالتين تُجيز للمتخصِّصِ المتأهِّلِ مخالفةَ صاحبي الصحيح بمنهج النقد الذي سار عليه المحدِّثون، وهما:

١-إذا كان الحديث من الأحاديث التي انتقدها أحدُ الحفاظ من أهل الاجتهاد المطلق نقدًا له علاقة بتضعيف المتن (لنُخْرِجَ النقدَ الموجَّهَ إلى الصنعة الحديثية التي لا تؤثر في الصحة حتى عند المنتقِد).

وهذه الأحاديثُ المنتقَدَةُ من بعضِ الأئمةِ دليلٌ ماثلٌ للعيانِ على أن الأئمةَ لم يقبلوا ما قَبِلُوه مِن تصحيحِ البخاريِّ ومسلمٍ تقليدًا لهما، وأنهم إنما قبلوا تصحيحَهما؛ لأن اجتهادَهم المدقِّقَ قد وافَقَ اجتهادَ الشيخَينِ؛ ولذلك كان لتلك الموافَقَةِ المعبَّرِ عنها بـ(التَّلقِّي بالقبول) ذلك الثِّقلُ العِلْمِيُّ، الذي يُوجِبُ الاعتمادَ عليه وعدمَ التَّجَرُّؤِ بالمخالَفَةِ؛ إلا حيث يُجيزُ ذلك دقيقُ العلمِ وعميقُه: في هذا الاستثناءِ والذي يليه.

٢-أو كان الحديث يُعارِضُ معارضةً حقيقيةً (لا يمكن معها الجمع) دليلًا أقوى ثُبوتًا منه: كدليلٍ قطعي (نقلي أو عقلي)، أو دليلٍ ظنيٍّ أعلى من ظنيةِ حديثٍ معيَّنٍ في الصحيحين، كأن يكون الحديث المعارِضُ لحديثهما مرويًّا بأصحِّ الأسانيد، وصححه أحدُ النقاد، وكان حديث الصحيحين ظنيَّ الثبوت فقط، وإلا فإن أكثر أحاديث الصحيحين قد احتفّت بها قرائنُ أفادتها اليقين، ولا يصح في اليقينيِّ افتراضُ معارضته ليقيني أصلًا.

وقد ألمح إلى هذين الاستثنائين الحافظُ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في (نزهة النظر) حيث قال عن دلالة تلقي أحاديث

الصحيحين بالقبول من علماء الأمة: «إلا أن هذا يختصُّ:

- بما لم ينتقده أحدٌ من الحفاظ مما في الكتابين.
- وبما لم يقع التخالُفُ بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر.

وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته».

## السؤال الخامس:

**من الإشكالات التي يكثر ترددها مسألة إكثار بعض الصحابة من رواية الحديث من جهة؛ ومسألة مناقشة عدالة الصحابي من جهة أخرى. فكيف يمكن في نظركم الجواب على هاتين المسألتين بتأصيل واستيفاء؟**

لا يمكن الشك في مصداقية أكثرِ الصحابة روايةً بسبب كثرة روايته، فضلًا عمن دونه من الصحابة؛ ذلك أن مصاحبة النبي (ﷺ) سنةً واحدة كافية لأن يحفظ الصحابي عنه ألوف الأحاديث؛ إذ كل ما يصدر عن النبي (ﷺ) سُنّةٌ تُروى، سواء أكانت قولية أو عملية أو إقراريه، واليوم النبوُّ الواحد يمتلئ بالحديث والعمل والإقرار، ولو ذهب الواحد منا ليكتب ما يصدر عن معلِّم يلازمه، وهو معلم في جميع أوقات اليوم، لكتب مئات الأحاديث في يوم واحد، فكيف بسنة كاملة.

إذن لو كان جميع ما يُروى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) - وهو نحو (٥٣٧٤) حديثًا - صحيحًا عنه (وهو ليس كذلك، فمنه ما لا يثبت عنه أصلًا)، ولو كان هذا العدد ليس فيه أحاديث مكررة بأسانيد متعددة (وهو ليس كذلك) = فهذا العدد ليس كثيرًا على صحبته للنبي (ﷺ) ثلاثَ سنوات؛ بل ليس كثيرًا على سنة واحدة. ولو أراد شخص أن ينسخ محاضرة واحدة دامت مدة ساعة واحدة، لجاءت في عشرين أو ثلاثين صفحة، والأحاديث في الغالب بين السطرين والثلاثة، فسيكون في الصفحة الواحدة نحو عشرة أحاديث، وعشرة أحاديث في عشرين صفحة ستكون نحو مائتي حديث فإذا كان هذا قدر كلام شخص مدة ساعة واحدة فقط، فكيف بأيام، وشهور، وسنوات؟! وكيف بمن كان كلامه وفعله وإقراره جميعُه سُننًا تُحفظ وهدايةً تُروى (ﷺ)؟!

وأما مسألة عدالة الصحابة فأدلتها ثابتة في الكتاب والسنة ولا يكفي المقام لاستعراضها هنا، وهي معلومة مشهورة.

لكن ما ينبغي التنبيه عليه: أن العدالة لا تعني العصمة، لكنها تعني - فيما تعنيه - غلبةَ الطاعة العصيان، وتعني أن للمتصف بها وازعًا

من إيمانه يمنعه من أن يتقول على النبي (ﷺ).

كما أن مما يختص به الصحابة (رضي الله عنهم) أن تعديلهم جاء في خطاب الوحي، أي هو إثبات للعدالة من وجهين لا يمكن لغير خطاب الوحي إثباتهما:

الأول: أنه تعديل العالم بما في غيب الصدور وبما في حقيقة القلوب؛ لأنه تعديل الله تعالى الذي لا يعلم غيب الصدور إلا هو عز وجل.

الثاني: أنه تعديلٌ وثناءٌ من العالم بالغيب سبحانه وتعالى، فهو عندما أثنى عليهم بقرآن يُتلى إلى يوم القيامة كان عالما بالمستقبل الآتي منهم بعد انقطاع الوحي، ولا يمكن أن يُخلّد الله ثناءه عليهم وهو (سبحانه) يعلم - بعلمه الغيب - ما سيحدث منهم بعد لحوق النبي ﷺ بالرفيق الأعلى مما قد يُزعم أنه يَطعن في عدالتهم.

وبناء على هذين الوجهين: لا يصح أن أخالف تعديل الله تعالى للصحابة بدعوى تحكيم ما ظهر لي منهم من أفعال؛ لأن دلالة الأفعال على سقوط العدالة بدلالة الأفعال (كالكبائر) قد تفيد غلبة الظن على السقوط، بخلاف تعديل الله اليقيني لكونه تعديل المطّلع على القلوب والعالم بالغيب سبحانه وتعالى، بل مهما بلغت دلالة الأفعال على ضعف العدالة فلن تكون في قوة ويقينية ذلك التعديل الرباني،

ولذلك لا يمكن الحكم على الصحابي بعدم العدالة من خلال أفعاله؛ إلا في حالتين اثنتين لا ثالث لهما:

الأولى: أن يَرِدَ نصٌّ من الوحي يدل على أن واحدًا بعينه فاسق أو منافق، كمن نزل فيه قوله تعالى (يأيها الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)، فمن سماه الله فاسقًا، لا يمكن أن يعدله أحد. ويكون التعامل مع هذا النص وأشباهه من نصوص الوحي تعاملنا مع النص الخاص إذا عارض ظاهرُه النصَّ العامّ، فنُخصِّص عمومَ النصوصِ الدالة على عدالة الصحابة بخصوص هذا النص.

الثانية: أن تَثبُت رِدّةُ من كان ملتبسًا بالصحابة في الظاهر، ولا يعود للإسلام إلا بعد وفاة النبي ﷺ، كبعض من ارتدّ من العرب بعد وفاة النبي ﷺ ، فردّةُ هؤلاء تُثبت أنهم لم يكونوا صحابة أصلًا؛ ولذلك كان الراجح فيمن تخلّلت الردةُ بين لُقياه بالنبي ﷺ ووفاتِه على الإسلام بعد ذلك أنه لا تثبت له الصحبة، ما دام لم يتجدد له لقاءٌ آخر بالنبي ﷺ بعد عودته للإسلام، وهذا ما نصَّ عليه عددٌ من أهل العلم: أن تَخلُّلَ الردّة بين اللقاءِ والموت على الإسلام مانعٌ من نيل شرف الصُّحبة، ما دام المرتد لم يلق النبي ﷺ بعد ثباته على الإسلام الذي مات عليه.

## السؤال السادس:

يحلو للبعض ترديد مقولة: «علم الحديث نضج واحترق"، فإن كان جوابكم بالنفي على ذلك، فما مظاهر الحاجة إلى علم الحديث، وما سبل تجديده؟ هل يمكن الكلام عن تجديد بعض مباحث علوم الحديث أم أننا أمام قواعد وأصول ثابتة؟

إن قُصد بالنضج نضج قواعد نقده الموجودة في تطبيقات أئمة الاجتهاد فيه: فهذا لا شك فيه؛ أما التقرير النظري لتلك القواعد: فما زال مجالًا للبحث والنقاش والاستدراك، وأما المسائل الجزئية في الحكم على الأحاديث والرواة جرحًا وتعديلًا وسماعًا وإرسالًا وغير ذلك: فما زال فيها مسائل ظنية وخلافية تحتاج إلى اجتهاد.

وقد كتبت مقالًا منشورًا في موقعي الشخصي بعنوان (أولويات البحث في الحديث النبوي وعلومه)، وقد ذكرت فيه بعض الجوانب التي أرى أنها ذات أولوية للدراس الحديثي في العصر الحديث.

وهذا رابط المقال:

http://www.dr-alawni.com/files/books/pdf/1553952398.pdf

## السؤال السابع:

في نظركم، ما هي أبرز التحديات التي تقف أمام العلماء والباحثين المعاصرين في علم الحديث بعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة مقارنة بمجتمعات عصور الصحابة والتابعين؟

من أبرز التحديات عدة أمور:

أولًا: يجب أن يكون هناك ثقة بحفظ السنة عند عموم المسلمين، وألا يتطرق الشك إلى قلوبهم في حفظها، أو في حجيتها ومرجعيتها للإسلام.

ثانيًا: شرح الأحاديث النبوية شرحًا عصريًا في مضمونه وشكله، ومعالجة قضايا العصر التي ضلّت فيها البشرية من خلال الفهم الدقيق للهداية النبوية؛ وذلك لا يتم إلا من خلال التعمق في علم أصول الفقه واللغة اللذين هما أداة فهم النص الشرعي، ومن ذلك تفعيل علم المقاصد، وإدراك الواقع ومستجداته بكل عمق. وهذه في الحقيقة هي قواعد تجديد الخطاب الديني كله، التجديد الذي يُراد منه إحياء علوم الدين لا تبديلها.

## السؤال الثامن:

في ظل الميول العلمية المعاصرة إلى بناء مجتمعات للمعرفة متشابكة الآفاق، فلا شك أن حاجة علوم الحديث إلى مؤسسات تعني بدراسته وبحثه تبدو ماسة؛ فهل من تصور تتبنونه لأجل ذلك؟

لا شك في حاجة السنة وعلومها إلى مؤسسات لخدمتها، كما في أي أمر ذي أهمية قصوى في دين المسلمين مؤثر في إيمانهم وفي شؤون دنياهم كالسنة النبوية؛ ومن العجب أن تجد مجامع لغوية ومجامع فقهية وغيرهما ولا تجد مجمعًا حديثيًا، وقد كنتُ خاطبت عددًا من الجهات داخل السعودية وخارجها باقتراح مفصَّل حول ذلك، منذ ما يقارب خمس عشرة سنة، من بينهما رابطة العالم الإسلامي والأزهر الشريف.

ومؤخرًا أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود (وفقه الله تعالى) بإنشاء مؤسسة للسنة النبوية في المدينة المنورة، لكني لا أعلم ما هي برامجها.

## السؤال التاسع:

في علاقة بالسؤال السابق يحرص مركز نماء للبحوث والدراسات في مشروعه المعرفي الذي قدمه في أكاديمية نماء، وأيضًا في إصدارات دورية نماء على مسألة "تكامل العلوم والمعارف"؛ كيف تنظرون لهذه المسألة في سياق الحديث عن العلوم الشرعية ومن ضمنها علم الحديث؟ وما هي، في نظركم، العلوم الأخرى القريبة التي يتحتم على الباحثين في هذا العلم الانفتاح عليها ليحققوا الأهداف العلمية المنشودة؟

لا شك في تكامل العلوم جميعًا، فضلًا عن العلوم الإسلامية. فإننا إذا كنا نُجوِّز (تجويزًا عقليًا) نقد المتن باكتشافٍ علمي حديث، بشرطه المذكور آنفا، فهذا مما يؤكد ذلك التكامل حتى بين علم الحديث والعلوم الكونية المعاصرة، فضلا عن العلوم الإسلامية: كالفقه وأصوله واللغة والأدب وغيرها.

والحقيقة أن المكتبة الحديثية التي يحتاجها المتخصص في علوم السنة هي أوسع المكتبات الإسلامية مطلقًا؛ لشدة تعلق علوم الحديث بجميع علوم الإسلام. ولو أردنا إثبات هذه الدعوى، فأخذنا جانبًا واحدا فقط من جوانب علوم الحديث، وهو (التخريج وعزو الحديث إلى مصادره)، لوجدنا أن كتب الحديث كلها لا تكفي على سعتها وكثرتها البالغة، وأنه يجب أن يُدخل الباحث الحديثي مع مصادر السنة المتخصصة في السنة كتبَ التفسير

وكتبَ الفقه والأصول والأدب والدواوين الشعرية وغيرها، فضلًا عن كتب التواريخ والتراجم، وقد بينت ذلك كله بالتفصيل في كتابي (مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث)، مما لا يجعل هذا الكلام عريًّا عن البرهان المعلوم.

ولكني أنصح المشتغل بعلم الحديث بثلاثة علوم أساسية: الفقه وأصوله وعلوم اللغة، فهذه العلوم في تكاملها مع علم الحديث تكاد تكون علمًا واحدًا، وهذا أيضا مما بينتُ جانبًا منه بتفصيلٍ في كتابي المنشور مؤخرًا في مركز نماء (شرح الحديث النبوي).

## السؤال العاشر:

**يرى مؤرخ الحضارة الإسلامية فؤاد سزكين أن الأبوة الشرعية لقوانين ضبط صحة الرواية والإسناد تعود إلى المحدثين، وهذا الجانب تنفرد به الحضارة الإسلامية، ولا يُعرف له في الحضارات الأخرى ما يشبهه؛ برأيكم ما الذي يمكن لعلم الحديث -بحسبانه منطقًا للمنقول وميزانًا لتصحيح الأخبار- أن يُقدّمه للمناهج البحثية المعاصرة؟**

هذا الذي ذكره سزكين وأسد رُستم صاحب كتاب (مصطلح التاريخ) وجمعٌ من الباحثين المعاصرين بعد اندهاشهم مما علموه من منهجية النقد الحديثي أمرٌ كان معلومًا عند علماء الإسلام منذ نشأة علوم الإسناد، ولذلك قال الإمام من أتباع التابعين عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ): «لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

وقد قيّد هذه الحقيقة عددٌ من علماء المسلمين ممن كانوا بعيدين عن علم الحديث، بل ممن قد يُتوهَّم عليهم الخصومة مع علم الحديث وأهله، كبعض المعتزلة والفلاسفة:

فهذا الفيلسوف الكبير أبو الحسن محمد بن أبي ذر يوسف العامري (ت٣٨١هـ) في كتابه (الإعلام بمناقب الإسلام) يقول منذ أكثر من ألف عام: «وليس يُشكُّ أن أصحاب الحديث هم المعنيون بالتواريخ العائدة بالمنافع والمضارّ، وهم العارفون لرجال السلف بأنسابهم وأماكنهم، ومقادير أعمارهم، ومن اختلف إليهم، وأخذ العلم عنهم؛ بل هم المتحقّقون لما يصحّ من الأحاديث الدينية وما يَسْقُم، ويَقْوَىٰ منها ويَضْعُف؛ بل هم المتجشّمون للحِلّ والترحال في أقاصي البلدان وأدانيها، ليأخذوا عن الثقات سُننَ رسول الله ﷺ؛ بل هم المجتهدون إلى أن يصيروا نُقّادَ الآثار، وجهابذة الأخبار، ليعرفوا الموقوف منها والمرفوع، والمسند والمرسل، والمتصل والمنقطع، والنَّسيب والمُلْصَق، والمشهورَ منها والمدلَّس، وأن يصونوا صناعتهم صيانةً لو رام أحدٌ أن يفتعل حديثًا مزوّرًا، أو يُغيِّرَ إسنادًا أو يحرِّفَ متنًا، أو يُروِّجَ فيها ما رُوِّجَ في الأخبار الأدبية - كالفتوح والسير والأسمار والوقائع- للحقه من جماعتهم أعنف النكير.

وإذْ كان هذا سعيَهم، عليه مدارُ أمرهم، فمن الواجب أن نعتقد لهم فيما أَكَدُّوا من العناية: أعظمَ الحق، وأوفرَ الشكر، وأتمَّ الإحماد، وأبلغ التقريظ».

وهذا الطبيب العربي الشهير بابن النَّفِيس - علي بن أبي الحَزْم القَرْشي - (ت٦٨٧هـ)، وهو صاحبُ أوّلياتٍ عديدة في علم الطب وسبقٍ علميٍّ كبيرٍ فيه معروف له، مع انشغاله بالطب وبراعته التامة فيه، كتب كتابًا في علوم الحديث وقواعد القبول والرد للمرويات النبوية، وهو كتاب مطبوع عدة طبعات؛ فما زاد عن أن كرّر ما ذكره علماء الحديث في قواعد القبول والرد حذو القُذّة بالقُذّة، متابعًا لهم متابعةً تامة، مُتَقَصِّيًا مواطئَ أقدامِهم؛ بل وصف علمهم في مقدمته أنه أشرف العلوم، حتى قدّمه في استقلالية الهدف وموضوعية المضمون، وفي كون العلوم الإسلامية كلها مفتقرة إليه أيضًا.

ومن الشهادات القيّمة أيضًا شهادة أديبِ العربيّة الأكبر وخطيبِ المعتزلة الأوحد أبي عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، حيث قال في نقضه على الشِّيَعَةِ المسمّى بـ(العثمانية): «ومتى ادّعينا ضعفَ حديثٍ وفسادَه، وخِفْتُمْ مَيْلَنا أو غَلَطَنا، فاعترضوا حُمّالَ الحديثِ وأصحابَ الأثرِ فإن عندهم الشفاءَ فيما تنازعنا فيه، والعلمَ بما الْتَبَسَ علينا منه. ولقد أنصفَ كلَّ الإنصافِ من دعاكم إلى المَقْنَعِ، مع قُرْبِ دارِه، وقِلّةِ جَوْرِه. وأهلُ الأثرِ مِنْ شأنِهم روايةُ كلِّ ما صَحَّ عندهم، عليهم كان...أو لهم».

وهكذا ينص الجاحظ منذ أوائل القرن الهجري الثالث أن نقد الأخبار علمٌ مسلَّمٌ للمحدّثين، وأن هذا التسليم كان في زمنه محلَّ اتفاق بينه (وهو المعتزلي) والشيعي الذي كان يناظره، فهو أمرٌ في شهرة ثبوته وانتشار العلم به في زمنهم لم يكن محلَّ شك أو تساؤل، ولا يحتاج إلى استدلال.

وقريبٌ منه شهادة الإمام اللغوي المعتزلي أبي الفتح ابن جِنّي (ت٣٩٢هـ)، حيث ذكر شهرة المحدثين بكونهم المعتمدين في نقد الرجال وتمييز المقبول نقله من غير المقبول، وأنهم هم معيار هذا الأمر، فيقول عن أحد علماء اللغة ممن وثقه المحدّثون، وهو أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ): «ولله أبو العباس أحمد بن يحيى! وتَقدُّمُه في نفوس أصحاب الحديث: ثقةً وأمانة، وعصمةً وحصانة، وهم عيار هذا الشأن، وأساس هذا البنيان».

وشهادات علماء الإسلام لمنهج النقد الحديثي أكثر من أن تُحصى، وإنما هذه نماذج منها، وقد صدرت من علماء يُظن أنهم أولى العلماء بأن لا يُثنوا على منهج النقد الحديثي: كالفلاسفة والمعتزلة.

أما ما الذي يمكن أن يقدمه المنهج الحديثي في النقد للعلوم العصرية؟ فهو -أعني علم الحديث - باعتباره بناءً معرفيًّا متكاملًا، وعلى أُسُس عقلية يقينية (يوجبها العقلُ الفطري)، لا شك أنه يعين على ضبط العمليات العقلية،

ويوسِّع مدارك العقل في البحث واستخلاص النتائج، ويطَّرِد مع المنهج العقلي الهادي للحقائق العلمية في كل المجالات، مما يجعل منه سبيلًا من سُبل ضبط التفكُّر والتعقُّل كي لا ينحرف إلى أطراف السفسطائية والفرضيات التخريبية المسماة بالنظريات الفلسفية أو المنهجية، وهي أبعد ما تكون عن المنهجية العلمية؛ لأنها تنطلق غالبًا من غُلو النِّسبية وعدم الاعتراف بقداسة الحقيقة.

كيف...وعلم الحديث علمٌ نقديٌّ بامتياز، فهو متخصص في النقد والتمحيص، مما يعني أنه سيكون رافدًا قويًا في التكوين النقدي لمن يتعلّمه، وسوف يُؤسس لمن تعلمه قاعدةً فكرية وحاسةً قوية في أي عمليةِ فحصٍ وسبر وبحث، وهذه هي الأساس التكويني لكل علم.

وقد كنتُ ختمتُ كتابي (الأسس العقلية لمنهج نقد المحدّثين) بكلمةٍ قلتُ فيها عن علم الحديث: «علمٌ يزيد في العقل، فجعلناه ينقصه! ويُقوّي في متعلِّمه حاسةَ النقد، فجعلناه يُعمي القلب بالتقليد! يدرس الدارسون مصطلحاته وقواعده، ولا يعرفون لها في العقل دليلًا، ولا تجد لها في مجاري فكرهم دبيرًا ولا قبيلًا...».

## السؤال الحادي عشر:

**باعتبار تخصصكم وتجربتكم في علوم الحديث، ما تقويمكم لجهود العلماء المعاصرين في هذا المجال؟ وما المجال الذي ترونه خصبا ويحتاج إلى دراسة وبحث فيما يتعلق بعلوم الحديث؟ وهل يمكنكم توجيه القارئ الباحث إلى محاور بحثية كبرى في مجال علوم الحديث؟**

هناك جهود كثيرة مباركة، خاصة في جانب تحقيق التراث الحديثي، وهو في غاية الأهمية، بل هو أساس أي عملية بحثية جديدة.

لكن علوم الحديث أصابها ما أصاب بقية علوم الإسلام من ضعف عمق وجمود، إلا ما قلَّ. لذلك لن يكون حديثي عن علوم الحديث بمعزل عن حديثي عن الفقه وأصوله والتفسير واللغة... فكلها تعاني من سطحية متفشية وجمود منتشر، لا يعم الجميع، لكنه يشمل الغالب.

ولا أُبرئ نفسي، لكن عزائي من نفسي أني موقن من الداء، وأنني أسعى للعلاج قدر طاقتي، وأرجو أن يكون في بعض مؤلفاتي ما يثبت سعيي في العلاج، وفي إصابتي شيئًا من تشخيص مواطن الداء.

وقد سبق أن ذكرت في جوابي عن السؤال السادس مقالًا لي بعنوان: (أولويات البحث في الحديث النبوي وعلومه)، أرجو أن يكون فيه بعض المرجو من فكرة هذا السؤال.